

ذلك الرمي رحمه الله في فتاويه راد اعلى من زعم خلافه معتبرا بظاهر ما انتهى يعني من كلام  
الحاجب وموافقيه انتهى **قوله** ثم افنى الى اخره في هذا المثال نظر سيظهر **قوله** ثم  
استحقت عليه اي كان باع ما اخذ بشفعة الجوار ثم استحقت **قوله** لان كلام الامامين  
الي اخره فيه نظير في الاولي اذ قضية قول الثاني فيها ان الزوجه الاولي باقية في عصمتها  
وان الثانية لم تدخل في عصمتها فالرجوع للاولي والاعراض عن الثانية من غير اباته  
موافق لقوله فليسا مل انتهى عبارة ابن قاسم في حاشيته وكذلك نسب على عمل كلام ابن  
الحاجب وموافقيه العلامة ختام المحققين الشيخ شمس الدين محمد الرمي رحمه الله في شرحه  
كما قال العلامة ابن حجر ولا ينافي ذلك اي جواز التقليد بعد العمل قول ابن الحاجب  
كالصدي من عمل في مسئلة يقول امام الجوزي في العمل فيها بقول غيره اتفاق التعيين حمل  
على ما اذا بقي من اثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني تركيب حقيقة لا يقول بها كل  
من الامامين لتقليدك افني رضي الله عنه في مسح بعض الراس والامام فالك في طهارة  
الكلب في صلاة واحدة **وقد** ذكر السبكي في الصلاة من فتاويه نحو ذلك مع زيادة ايضاح  
وتبعية جمع عليه حيث قالوا انما يمنع تقليد الغير في تلك الحادثة بعينها لا مثلها خلافا  
للشافعي المحدث انتهى وسند عن ابن الهمام ما يفيد هذا انتهى **ثم** قال الرمي كما لو افني  
شخص ببيئونة زوجته في نحو تعليق فبطلت اختمها ثم افني بعد المبيئونة فاراد رجوعه  
للاولي واعراضه عن الثانية من غير اباتها فهو ممتنع لان كلام الامامين لا يقول به  
حينئذ كما اوضح ذلك العوالد رحمه الله تعالى في فتاويه راد اعلى من زعم خلافه معتبرا بظاهر  
ما مر انتهى يعني ما مر من كلام ابن الحاجب وتأبعيه وسأذكر ان شاء الله تعالى عن شرح  
التحرير لتلميذ ابن الهمام ما يوافق قول العلامة ابن حجر والمحقق الرمي وانما قدمت  
كلامها لما فيه من زيادة الايضاح لبيان المراد بالمنع المنوع في خصوص العين او  
بقا اثر من الفعل السابق يؤدي اليه الا يقول به كل من الامامين وهو المعبر عنه  
بالتلفيق ولما فيه من رد ما يؤولهم من ظاهر عبارة ابن الحاجب ومن رد ما صرح به في  
شرح جمع الجوامع الشيخ خالد الازهر رحمه الله مستندا لذلك الالهام حيث قال  
واذا عمل العايب بقول مجتهد في حادثة فليس له الرجوع عنه الي فتوي غيره في مثل  
تلك الواقعة اجماعا كما نقله ابن الحاجب وغيره انتهى عبارة الشيخ خالد رحمه الله واثبت  
تري

على قول لا يرجع

تري انه ليس في كلام متن جمع الجوامع ولا كلام ابن الحاجب التصريح بالمنع عن مثل ما قلد  
فيه بل احتمال له ولنا ان منع ذلك الاحتمال ونقول ليس في كلام ابن الحاجب وجمع  
الجوامع الا المنع عن الرجوع عن عين ما قلد فيه وعمل به لان عبارة ابن الحاجب التقليد  
هو العمل بقول الغير من غير حجة ثم قال ولا يرجع عنه بعد تقليده اتفاقا وفي حكم آخر  
المختار جوازه لنا القطع بوقوعه ولم ينكر انتهى لان قوله وفي حكم آخره راد به حادثة  
اخرى اعم من ان تماثل ما فعله او خالفه واذا اريد به ما خالفه فقط فلنا المنع وكذا  
الكلام على عبارة جمع الجوامع وسند كراما يحق هذا ان شاء الله تعالى **ثم** قلت  
به جواز التقليد بعد العمل في جنس ما عمل بخلافه ثم اربت موافقة هذا في قول السيد  
الامام الشريف علي السهمودي الثاني في سماه العقد المفيد في احكام التقليد المختار  
ان كل مسألة اتصل عملها فلا مانع من اتباع غير مذهبه الاول وبه يعلم ما في حكاية  
اطلاق الاتفاق على المنع ولعل المراد اتفاق الاصوليين ثم ان كان المراد من منع الرجوع  
حيث عمل في الواقعة عين تلك الواقعة المتعقبة لا ما يحدث بعدها من جنسها  
فهو ظاهر كتحقق سلم شفعة الجوار عملا بعقيدته ثم عن لم تقليد الثاني حتى يترج  
المخالف العقار ممن سلم له فليس له ذلك كما انه لا يخاطب بعد تقليده للشافعي باعادة  
ما رضي من عبادته التي يقول الثاني بطلانها لمضيها على الصلح في اعتقاده فيما  
رضي فلو شري هذا الحنفى بعد ذلك عقارا اخر وقلد الثاني في علم القول  
بشفعة الجوار فلا يمنعه ما سبق من ان يقلده في ذلك فله ان يمنع من تسليم  
العقار الثاني فان قال الامدي وابن الحاجب ومن تبعهما بالمنع في مثل هذا وعموما  
ذلك في جميع صور ما وقع العمل به الا انه غير مسلم ودعوى الاتفاق عليه ممنوعة  
في الحاد ان الامام الطرطوشي رحمه الله حكى انه اقيمت صلاة الجمعة وهم القاضي  
ابو الطيب الطبري بالتكبير فاذا طابرقه ذرق عليه فقال انا حنبلي ثم احرم ودخل  
في الصلاة انتهى **قلت** ومعلوم انه انما كان شافعيما يتجنب الصلاة بذرق الطبري  
فلم يمنعه عمله اي السابق بمذهبه في ذلك من تقليد الخالف عند الحاجة اليه وفي  
الحاد ايضا ان القاضي اباعاصم العامري الحنفى كان يفتى على باب مسجد القفال  
والمؤذن يؤذن المغرب فترك ودخل المسجد فلما رآه القفال امر المؤذن ان يثني الاقامة

جواز التقليد بعد العمل في جنس ما عمل بخلافه

لا مانع من اتباع غير الاول

قلد في ذرق الطبري

قلد في تشيئة الاقامة